

تمهيد:

تستمد البنوك التجارية معظم أرباحها من الفوائد الناتجة عن منح القروض وتعتمد في ذلك على موارد الغير، والمتمثلة في الأموال المودعة لديها من طرف العملاء، حيث تمنح هذه الأموال للبنوك القدرة على التوسع في الائتمان، لكن قدرة البنوك التجارية في ذلك ليست مطلقة، إذ أنها تخضع لمراقبة خارجية يفرضها البنك المركزي بهدف التحكم في حجم الائتمان المصرفي بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، كما تخضع لإجراءات وقوانين داخلية يضعها البنك التجاري محاولة منه تجنب مخاطر عدم التسديد.

وسعياً منا لإلقاء الضوء على مدى حرية البنك التجاري في التوسع في منح الائتمان سنخصص هذا الفصل لدراسة مختلف الضوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان في البنوك التجارية، وذلك من خلال العناصر التالية:

العنصر الأول: نتناول فيه ضوابط منح الائتمان الخارجية .

العنصر الثاني: نتناول فيه ضوابط الائتمان الداخلية.

العنصر الثالث: نتناول فيه كيفية إدارة هذه الضوابط من طرف البنك التجاري.

I. ضوابط الائتمان الخارجية:

وهي تلك الضوابط التي تفرض على البنك التجاري من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول عن مراقبة الائتمان المصرفي، وبعبارة أخرى هي تلك الأدوات التي يستعملها البنك المركزي لمراقبة الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية. وقبل التطرق إلى هذه الأدوات لا بأس أن نتعرض أولاً إلى أهمية رقابة البنك المركزي للائتمان المصرفي ثم التطرق إلى مختلف أدوات الرقابة وفي الأخير سنتعرض إلى عنصر استقلالية البنك المركزي حتى نوضح سبب حصرنا للضوابط الائتمان الخارجية على رقابة البنك المركزي.

1. أهمية رقابة البنك المركزي للائتمان المصرفي:

يعتبر النظام المالي الآن بمثابة المركز العصبي للأمم الحديثة الذي لا يتصور وجودها بدونه ولا تتصور سلامتها إلا بسلامته، وكما يحتاج هذا النظام إلى سياسة نقدية سليمة وإدارة سليمة لها، فهو يحتاج إلى جهاز مالي ومصرفي سليم، ومن ثمة كان من الطبيعي مراقبة عمل البنوك التجارية باعتبارها أهم مؤسسات الجهاز المصرفي .

وهناك العديد من الأسباب التي تفسر اهتمام المسؤولين عن إدارة السياسة النقدية بسلامة وكفاءة الجهاز المصرفي من أهمها¹ :

- قد تتسبب البنوك المتعثرة في تهديد تكاملية نظام المدفوعات الذي يلعب دوراً جوهرياً في تنفيذ السياسة النقدية.

- إن ارتفاع نسبة القروض الرديئة في الجهاز المصرفي المتعثر غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، وبالتالي ارتفاع أسعار الإقراض في المدى القصير على الأقل، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من دور الوساطة وإضعاف إمكانية التحكم النقدي بالإضافة إلى تأثير قدرة البنوك على زيادة الإقراض إلى المستويات المطلوبة في حالة الرغبة في التوسع النقدي بالعبء المستمر للقروض الرديئة.

¹ - محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 263.

- يؤثر الجهاز المصرفي المتعثر على توزيع الموارد، فالاضطرار لمد أو إعادة تمويل القروض التي مرت مواعيد استحقاقها يؤدي إلى تقييد إمكانية الإقراض لمقترضين جدد ويفقد بالتالي خاصيته التجديدية.

إن الأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية، جعلت البنك المركزي يقوم بالإشراف مع الحكومة في وضع أهداف هذه السياسة وتدبير الوسائل اللازمة لتحقيقها.

فكما سبق ورأينا للبنوك التجارية القدرة على خلق الائتمان وهي بهذا تؤثر في عرض النقود مما يكون له آثار على سير النشاط الاقتصادي، لذا لا يمكن بحال من الأحوال أن تترك البنوك التجارية بمفردها تتبع السياسة الائتمانية التي تشاء لأن توسعها في منح الائتمان قد لا يكون موافق وملائم لطبيعة الظروف الاقتصادية السائدة، ومن هنا يتدخل البنك المركزي بالحد من التوسع في الائتمان، وكذلك الأمر إذا رأى البنك المركزي ضرورة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان¹.

والواقع إن هدف السياسة النقدية التي يرمي البنك المركزي إلى تحقيقها، لا يختلف في الأساس عن الأهداف الاقتصادية العامة التي تضعها الدولة باعتبار أن السياسة النقدية فرع من فروع السياسة الاقتصادية، و نجد في مقدمة أهداف السياسة الاقتصادية:

- تحقيق التنمية الاقتصادية على كافة المستويات القطاعية والإقليمية والقومية.
- التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المادية والبشرية.
- تحقيق الاستقرار السعري لا سيما في الفترة القصيرة.

2. وسائل البنك المركزي في تحقيق مراقبة الائتمان المصرفي:

يلجأ البنك المركزي إلى وسائل وأدوات عديدة لمراقبة عرض واستخدام الائتمان من طرف البنوك التجارية، ويجب أن لا يغيب عن البال أن فاعلية هذه الوسائل و أسس تنفيذها تختلف من بلد إلى آخر، ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة وفقاً للأسلوب الذي يتبعه البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان.

¹ - عبد الرحمن يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية التجارة الإسكندرية، 2003، ص ص 71-72.

أ. الأدوات غير المباشرة: تمكن هذه الأدوات البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان بصورة غير مباشرة، وتتميز بكونها أكثر مراعاة لقوى العرض والطلب في السوق وتسمح للبنوك من ثم بقدر من الحركة والمناورة¹، ومن بين أهم هذه الأدوات:

- **سعر إعادة الخصم:** وهو عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية².

ويعتبر الاقتصادي الإنجليزي " H.Thorton " أول من بين كيفية استعمال معدل إعادة الخصم في مراقبة القرض³، ومن ثم بدأ بنك إنجلترا في الاعتماد على هذه السياسة منذ القدم ابتداء من عام 1839 .

. **اثر سياسة سعر إعادة الخصم:** عندما يريد البنك المركزي أن يؤثر على حجم الائتمان فإنه يقوم بتغيير معدل إعادة الخصم، فإذا ما لاحظ أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المطلوب للنشاط الاقتصادي ونتيجة لذلك أخذت تظهر بوادر التضخم النقدي في الاقتصاد فإنه يقوم برفع سعر إعادة الخصم؛ بمعنى أنه يقرر زيادة تكلفة حصول البنوك التجارية على الائتمان منه وذلك في إطار سياسة انكماشية عامة، من هنا تضطر البنوك التجارية بدورها إلى رفع أسعار الفائدة وسعر الخصم بالنسبة للمتعاملين معها، و هذا ما يدفع هؤلاء المتعاملين إلى التقليل من حجم أوراقهم التجارية المخصومة لدى البنوك، وأيضا الحد من اقتراضهم من هذه البنوك وهكذا يكون البنك المركزي قد حد من القدرة الاقراضية للبنوك التجارية.

أما إذا لاحظ البنك المركزي حاجة النشاط الاقتصادي إلى ائتمان إضافي فإنه يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى عكس النتائج السابقة وذلك في إطار سياسة توسعية نظرا لما تسببه من زيادة كمية النقود في الاقتصاد.

. **فعالية سياسة سعر الخصم :** يجب الإشارة في البداية أن فاعلية هذه السياسة بصفة عامة تستدعي أن لا تكون هناك مصادرا أخرى للسيولة أو الائتمان بخلاف البنك المركزي من شأنها أن تقلل من أهمية القروض الأخيرة وتكلفة هذه القروض .

¹ - محمد دويدار، أسامة الفولي، مرجع سابق ، ص256 .

² - مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص44.

³-Rymand barre, *Economie Politique*, Presses Universitaire de France, Themis, 6^{eme} Editions 1970 , P 393.

لقد لاقت هذه السياسة نجاحا في القرن التاسع عشر، أما في الوقت الحاضر فلم تعد لها تلك الأهمية، حيث أثبتت التجربة العملية أنه على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة و توفر السيولة لدى المصارف التجارية فإن رجال الأعمال لا يقبلون على الاقتراض في فترات الأزمات وفي مثل هذه الأوضاع لا يمكن لسياسة سعر الخصم أن تؤثر بأي شيء على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية.

كما أن زيادة نفقة القرض عن طريق رفع سعر إعادة الخصم قد يؤثر على الطلب على الائتمان من جانب القطاع غير البنكي، باعتبار هذه النفقة تمثل جزءا ضئيلا من نفقة الإنتاج ككل، وما دام يستطيع أن يعوض هذه الزيادة عن طريق رفع الإنتاجية أو رفع أسعار السلع التي ينتجها فإن المشروعات لا تحجم عن طلب الائتمان وبالتالي لن تكون لسياسة سعر إعادة الخصم أي أثر على القدرة الاقراضية للبنوك التجارية¹.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مدى تطور واتساع السوق النقدي أي مدى التعامل بالأوراق التجارية كأداة ائتمان وهذا ما تفتقر إليه البلدان النامية مما يدل على محدودية هذه الأداة بالنسبة لهذه الدول².

- الاحتياطي الإجمالي : تنص القوانين المصرفية على ضرورة احتفاظ البنك التجاري برصيد نقدي لدى البنك المركزي كنسبة معينة من رصيد الودائع لديه، هذه النسبة تمثل حد أدنى لما يجب على البنك التجاري الاحتفاظ به من نقد مقابل ودائعه .

أثر سياسة الاحتياطي الإجمالي : تتناسب مقدرة البنك التجاري على خلق الودائع ومن ثم تقديم الائتمان تناسباً عكسياً مع النسبة القانونية للاحتياطي الإجمالي إذا أراد البنك المركزي أن يحد أو يخفض من حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، فإنه يعتمد إلى رفع حجم الاحتياطي الإجمالي مما يؤدي إلى انخفاض الطاقة الاستثمارية المتاحة للبنوك، بل قد يضطر بعضها إلى تصفية جزء من استثماراته (بيع أوراق مالية أو الإحجام عن تجديد بعض القروض) رغبة في توفير أموال سائلة تكفي لمواجهة الزيادة المطلوبة في الاحتياطي القانوني، أما إذا رأى البنك المركزي ضرورة زيادة الائتمان المصرفي فإنه يعتمد إلى تخفيض نسبة الاحتياطي

¹ - مصطفى رشدي شبيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 143.

² - خالد علي الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس، ليبيا، 1997، ص 108-109.

القانوني ومن ثم زيادة الطاقة الاقتراضية للبنوك التجارية .

. **فعالية سياسة الاحتياطي القانوني***: تعد هذه الأداة مناسبة في البلدان التي تتصف الأسواق النقدية لديها بالضيق، ورغم فعالية تعديل نسبة الاحتياطي كاستراتيجية أساسه للتحكم في عرض النقود، إلا أنه هناك انتقادات توجه إليها¹:

- أنها تؤثر في كافة البنوك أيا كان حجمها، إذ لا تفرق بين البنوك الكبيرة والصغيرة، وهذا ما يجعل البنوك الصغيرة أكثر تأثراً بهذه الآلية، ولتجنب ذلك تفرض بعض الدول نسب تصاعدية طبقاً لحجم الودائع مما يعطي ميزة نسبية للبنوك الصغيرة، كما أن بعض الدول تجعل البنوك تحصل على سعر فائدة على ما تحتفظ به من أرصدة لدى البنك المركزي، كما قد تفرض نسبة مختلفة للاحتياطي تبعا لنوع الودائع، كأن تقل النسبة في حالة الودائع لأجل نظراً لتمتعها بالاستقرار .

- في حالة وجود فائض سيولة كبير لدى البنوك التجارية فإن رفع النسبة أو تخفيضها لا يؤثر على القدرة الائتمانية للبنوك التجارية .

- قد تلجأ البنوك التجارية إلى سلوك آخر يجنبها أثر التغيير في نسبة الاحتياطي الإجباري كأن تقوم بطرح سندات للبيع.

- **سياسة السوق المفتوحة** : تعتبر السوق المفتوحة إحدى الوسائل التقليدية التي اتبعتها البنوك المركزية للتأثير على حجم وكمية النقود .

ويقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي طرفاً في بيع أو شراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، وعادة ما يكون الطرف الثاني البنوك التجارية أو عملائها².

وقد اكتشف أثر سياسة السوق المفتوحة في التأثير على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أمكن استخدامها كأداة للرقابة على الائتمان، منذ عام 1923 أخذت هذه السياسة تحتل المقام الأول من بين الأدوات الفنية التي تتكون منها السياسة النقدية³.

* أول من تبني هذه الأداة هو البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عام 1933 ثم استخدمها لأول مرة عام 1936، لتتضمنها بعد ذلك كافة التشريعات المصرفية الحديثة .

1 - محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المصارف، الإسكندرية، 1997، ص 171-172.

2 - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 104.

3 - Rymand Barre ,Opcit , P P 394-396

- أثر سياسة السوق المفتوح : إن شراء البنك المركزي أصول حقيقية من السوق النقدية والمالية يعني زيادة حجم وسائل الدفع في شكل نقود قانونية وبالتالي زيادة سيولة السوق النقدية ومن ثم زيادة قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان و العكس صحيح؛ بمعنى آخر إذا كان هدف البنك المركزي هو تخفيض حجم الائتمان في الاقتصاد فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية في الأسواق المالية والنقدية وفي هذه الحالة سوف تكون حصيلة البيع هو حصول البنك المركزي على شيكات من المستثمرين، مسحوبة على البنك التجاري الذي يتعامل معه بما يعادل الأوراق المالية، وهكذا سوف تؤدي هذه العملية إلى خفض السيولة في البنك التجاري وبالتالي تتأثر قدرته في منح الائتمان نتيجة لانخفاض رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي¹. كما أن عملية بيع الأوراق المالية يمكن أن تؤدي إلى تخفيف حجم الائتمان بطريقة أخرى، حيث أن قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية سوف يؤدي إلى انخفاض قيمتها الجارية نظرا لزيادة عرضها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الطلب على الائتمان².

يتضح لنا أن قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية، يمكنه من امتصاص كميات من النقود والسيولة من السوق النقدي ومنه انخفاض الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية، كما أن أسعار الفائدة سوف ترتفع، مما تؤدي هذه التطورات إلى جعل المصارف التجارية تنقيد في تقديم القروض وهو ما تهدف إليه الإدارة النقدية ممثلة في البنك المركزي، على أن العكس سوف يحصل عندما تحدد السياسة النقدية دخول البنك المركزي إلى السوق مشتريا للأوراق المالية³.

- فعالية السوق المفتوحة: بينما تقتصر فاعلية سعر الخصم في إمداد أو سحب الأرصدة النقدية القانونية من البنوك التجارية، نجد أن سياسة السوق المفتوحة تتحدد فاعليتها بقدر نجاحها في تحقيق سيولة السوق النقدية ككل ، لذا فإن إرادة البنك المركزي بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح، بل أن هذا يتوقف بالقدر الأكبر على حجم وطبيعة السوق النقدية ولهذه الأداة سلبيات

جعلتها لا تعتبر أداة رئيسية في مجال ضبط الائتمان لكنها وسيلة مساعدة في هذا الصدد ويمكن إبراز أهم هذه السلبيات في:

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 41.

² - مروان عطون، مرجع سابق، ص 51.

³ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 41-42.

- محدودية هذه الأداة في كافة أوجه الدورة الاقتصادية ، ففي حالة الركود تحجم البنوك التجارية عادة عن استخدام ما يضعه البنك المركزي تحت تصرفها من أرصدة نقدية، ذلك لان الزيادة في قيمة الائتمان لا يتوقف على عرض الأرصدة المتاحة للائتمان فقط بل يتوقف وبشكل كبير على رغبة العملاء في طلب الائتمان، ففي حالة الكساد يسود التشاؤم لدى المستثمرين من مستقبل الأوضاع الاقتصادية لذا فإن طلبهم على الائتمان سيكون محدودا ، كما أن شعور الإدارة المصرفية من تزايد حجم المخاطر وعدم التأكد التي تحيط بمستقبل القروض يحد من رغبة البنوك في التوسع في منح الائتمان، أما في حالة الراج فان قيام البنك المركزي بعرض الأوراق المالية للبيع قد لا يصاحبه دخول البنوك التجارية مشترية لهذه الأوراق، إذا ما أحست أن ذلك سيقبل من قدرتها على منح الائتمان ومن ثم فقدانها لفرصة تحقيق المزيد من الأرباح، وهكذا قد لا يتمكن البنك المركزي باستعمال هذه الأداة في الحد من الائتمان¹ .

ويجب التأكيد على أن نجاح هذه السياسة مرتبط بضرورة توفر بيئة نقدية ومصرفية معينة أساسها توافر سوق نقدية ومالية يجب أن تتوافر فيها شروط معينة لكي تكتسب دورها المحدد في الإدارة النقدية ويمكن إبراز أهم هذه الشروط في ضرورة أن يكون هناك² :

- طلبا ثابتا نسبيا ولحجم مناسب على الأموال بغرض التوظيف.

- تداول الأوراق المالية والتعامل بها داخل هذا السوق كبيرا ونشطا.

- اعتماد هذه السوق على مصادر أموال محلية.

ومن المؤكد أن هذه الشروط لا يمكن توافرها جميعا في غالبية الاقتصاديات وبالذات النامية منها، مما يجعل وسيلة السوق المفتوحة كأداة في يد الإدارة النقدية محصورة بين عدد قليل من الدول ذات الأنظمة النقدية والمصرفية الأكثر تطورا وحتى في هذه الدول تبقى هذه السياسة محدودة بسبب المثالب المحيطة بها.

ب. الأدوات المباشرة:

¹ - محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 169.

² - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 43، 42.

هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها التحكم المباشر في حجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه، و التأثير على حجم الائتمان الموجه لكل قطاع . ومن أهم صور الأدوات المباشرة ما يلي:

- **تأطير الائتمان:** هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف للائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة¹ ، قد تكون نسبة من حجم تسهيلات البنك الائتمانية في تاريخ معين أو نسبة من حجم ودائعه أو أي معيار آخر يحدده البنك نفسه. ولهذه الأداة مجموعة من السليبات أهمها²:

- تطبيق سياسة تأطير القرض قد تكون مجحفة في حق القطاع الخاص ومساعدة للقطاع العام.
- في حالة تحديد سقف القروض عند مستويات اقل مما تتيحه السوق وفقا لقوى العرض والطلب فإنه سوف يرفع من معدلات الفائدة.

- عملية التأثير هذه قد تفقد عنصر المنافسة بين البنوك أهميته ومكانته وقد تجعل من السوق النقدي سوقا محدودة تفقد فيه البنوك التجارية أهميتها مقارنة بالهيئات المالية غير البنكية.

- **تحديد هوامش الضمان:** يقصد بهامش الضمان تحديد النسبة الواجبة بين قيمة القرض وقيمة الضمان مع تحديد نوعه وآجال الاستحقاق... الخ ، ففي أوقات الرواج يقوم البنك المركزي برفع معدل هذه النسبة ومن ثم تقليل الائتمان الذي يمكن للبنك التجاري منحه وبالتالي تجنب التضخم، بينما تخفض هذه النسبة في أوقات الركود ، ومن ثم زيادة الائتمان المقدم الذي سيساعد على تجنب الانزلاق إلى مرحلة متعفنة من الكساد³.

- **التأثير و الإقناع الأدبي:** استعمال هذه الأداة يتميز بمرونته الكبيرة لأن وضعها حيز التنفيذ لا يستلزم إطارا قانونيا⁴. ومضمونه حث البنوك التجارية على التعاون مع البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية، ففي حالة الرغبة في زيادة النقود المتداولة قد يحاول البنك المركزي إقناع

¹ -عبد الجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، الجزائر، 2003، ص 80.

²-Bolitique Economique et Financiere, FMI,1993,P19

³ - محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 175.

⁴-Bolitique Economique et Financiere, Opcit, P21.

البنوك التجارية بإقراض كل ما لديها من احتياطي إضافي، في مقابل استعداده لمساعدتها إذا ما تعرضت لضائقة مالية، أما في حالة الرغبة في الحد من كمية النقود المتداولة فقد يلجأ البنك المركزي إلى إقناع البنوك التجارية بعدم الذهاب بعيدا في اعتمادها على الإقراض لتدعيم طاقتها الاستثمارية.

ويرجع استخدام البنك المركزي لهذه الأداة إلى ثقته في البنوك التجارية ورغبتها في التعاون وإن كان هذا لا يمنع من استخدام أسلوب الإلزام إذا اقتضى الأمر ذلك.

- قيام البنك المركزي بمباشرة بعض الأنشطة المصرفية: الأصل أن البنك المركزي ليس له الحق في ممارسة العمليات المصرفية مباشرة مع العملاء، لكن بسبب محدودية أثر أدوات السياسة النقدية الأخرى في البلدان المتخلفة نظرا لضيق سوقي النقد والمال ؛ فقد يقوم بتقديم بعض الخدمات المصرفية كأداة من أدوات تنفيذ السياسة النقدية¹.

وبذلك تكون البنوك المركزية بمثابة منافس للبنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك، كما قد يشجع هذا السلوك البنوك التجارية أن تحدد حدو البنك المركزي.

- النسبة الدنيا للسيولة: وفقا لهذه الأداة يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لتجنب إفراط البنوك التجارية في تقديم القروض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة عن طريق تجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبالتالي الحد من القدرة الاقراضية لها².

- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد : يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة مما يدفع

¹ -محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 174.

² -عبد المجيد قادي ، مرجع سابق ، ص 81.

المستوردين إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد¹.

3. الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي:

أ. أسباب الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي: يقصد باستقلالية البنك المركزي الاستقلالية الكاملة في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية ، وهذا من أجل توفير المناخ المناسب للبنك حتى يقوم بدوره على النحو الذي يمكنه من تحقيق استقرار الأسعار بعدما أضحى هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.

لقد زادت في العقود الثلاثة الماضية الضغوط النظرية والعملية لمنح البنوك المركزية استقلاليتها في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وذلك لسببين رئيسيين هما:

- **العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة النقدية ومعدل التضخم:** أثبتت حصيلة الدراسات النظرية التحيز التضخمي للحرية المطلقة للحكومة في وضع السياسة النقدية، إذ أن تمتع السلطات السياسية بحرية كبيرة في تحديد حجم الرصيد النقدي، من خلال سيطرتها على البنوك المركزية وإجبارها على تنفيذ السياسة النقدية التي تحددها لها ومنح الائتمان لتمويل عجز الميزانية والتوسع في الإنفاق العام، كانت من أهم الأسباب التي دفعت بمعدلات التضخم إلى أعلى، الأمر الذي يحتم نزع هذه الأداة (السياسة النقدية) من يد السلطة السياسية، وتركيزها في يد البنك المركزي.

- **الارتباط بين استقلالية البنك المركزي وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية:** إن اعتبار هدف الحفاظ على استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية والبنك المركزي باعتباره المسؤول عن إدارة السياسة النقدية يحتمان على هذا الأخير

التمتع بالسلطة والحرية التامة في هذه الإدارة بعيدا عن أية تدخل أو ضغط من قبل الحكومة وذلك لأسباب عدة منها:

¹ - عبد المجيد قادي ، مرجع سابق ، ص 82 .

- إن السياسة النقدية ما هي إلا إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، ومن ثم فمن غير المناسب أن تعهد لها بتحقيق أهداف متعددة في نفس الوقت، خاصة وأن هذه الأهداف تتصف بالتعارض فيما بينها في المدى القصير.

- أن السياسة النقدية تتمتع بميزة نسبية فيما يتعلق بقدرتها على إنجاز هدف الحفاظ عن استقرار الأسعار، مقارنة بمدى قدرتها على تحقيق أهداف اقتصادية أخرى.

- إن تعدد الأهداف يقلل من شفافية السياسة النقدية إذ أن الفشل في تحقيق أحدها سيتم تبريره بإلقاء المسؤولية على الأهداف الأخرى وهذا ما يضعف إمكانية محاسبة ومساءلة كل من البنك المركزي والقيادة السياسية في تحقيق استقرار الأسعار، كما أن تعدد الأهداف يفقد معنى استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، ففي حالة إذا ما حددنا للبنك المركزي أهدافا متعددة تتعلق بالنمو والتشغيل وبميزان المدفوعات... الخ. فإن التنسيق الفعال وإمكانية المساءلة عن الأداء و الإنتاج سيقضيان أن يكون البنك المركزي تحت الإشراف الدقيق للحكومة، نظرا لأن الحكومة تهدف إلى تحقيق نفس الأهداف.

ب. مؤشرات استقلالية البنك المركزي: يتضح من متابعة استقلالية البنوك المركزية في الواقع العملي أنه لا توجد استقلالية مطلقة عن الحكومة، إنما هناك حد معين تنجح فيه الحكومة في فرض كلمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهذا مهما كانت درجة الاستقلالية التي يمنحها القانون للبنك المركزي.

ورغم ذلك هناك اعتراف على نطاق واسع بدور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية حتى وإن كان ذلك بالتشاور مع السلطات السياسية¹، وهذا ما يقودنا إلى التسليم بوجود درجات متفاوتة لاستقلالية البنوك المركزية ، والجدول التالي يوضح لنا التداخل والانفصال في المهام بين البنك المركزي والحكومة في بعض الدول:

جدول رقم (1): نماذج على درجة التداخل والانفصال بين مهام الحكومة والبنك المركزي:

| الدول | المهام والأهداف | صلاحيات مطلقة وكاملة في المجال النقدي | إدارة أدوات السياسة النقدية | استقلالية ميزانية البنك |
|-------|-----------------|---------------------------------------|-----------------------------|-------------------------|
|-------|-----------------|---------------------------------------|-----------------------------|-------------------------|

¹-عبد المجيد قادي، مرجع سابق، ص95.

| | | | | |
|-----------------|--------------|-------|-------|-----|
| و.م.أ. | متعددة | موزعة | نعم | نعم |
| ألمانيا | واحدة | نعم | نعم | نعم |
| اليابان | متعددة | موزعة | موزعة | لا |
| المملكة المتحدة | هدف غير محدد | لا | موزعة | لا |
| بلجيكا | هدف غير محدد | لا | موزعة | لا |
| إيطاليا | هدف غير محدد | لا | نعم | نعم |
| هولندا | واحدة | موزعة | نعم | لا |
| فرنسا | هدف غير محدد | لا | موزعة | نعم |

المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، د م ج، الجزائر 2003، ص 96.

وتجدر الإشارة إلى وجود عدة مؤشرات تستخدم لقياس درجة استقلالية البنك المركزي وهي

تدور حول عدة معايير منها¹:

- طول مدة استغلال المحافظ لمنصبه.
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ.
- إمكانية عزل المحافظ.
- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك.
- مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية.
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
- أهداف البنك المركزي أي هل هدفه استقرار الأسعار أو استقرار الأسعار مع أهداف أخرى.
- مدى إمكانية منح قروض للخرينة العامة.
- طبيعة القروض الممكن منحها وشروطها.
- حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.

II. ضوابط الائتمان الداخلية:

إن الاستخدام الأفضل للموارد المالية من وجهة نظر البنك التجاري هو ذلك الاستخدام الذي يستجيب إلى العديد من الاعتبارات المالية و غير المالية، ف فيما يخص الاعتبارات المالية فهي

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 96 - 97.

ترتبط بمعايير الربحية والسيولة، وهي تمثل مصفوفة من الأهداف المتعارضة التي يجب على البنك أن يجد تركيباً أمثلاً لها، وهذا ما يجعل إدارة أي بنك لا تستطيع أن تستثمر كل أموالها في منح وتقديم التسهيلات والمساعدات الائتمانية، لأنها بذلك تحقق أساساً الربحية دون متطلبات السيولة والعكس عند ما تقرر الاحتفاظ بكافة أموالها دون أن تقرضها.

أما الاعتبارات غير المالية، والتي تشكل في الواقع واحدة من مصادر التهديدات الكامنة بالنسبة للبنك، فهي تتمثل خاصة في التغيرات التي يمكن أن تحدث ما بين لحظة منح القرض ولحظة استرداده في المحيط العام للزبون، مما يهدد مقدرته على الوفاء بالتزاماته خاصة إذا تعلق الأمر بقروض متوسطة وطويلة الأجل، أو تلك التغيرات التي تحدث في مركز الزبون ذاته الذي يجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

أمام كل هذه الاعتبارات، تقوم البنوك التجارية بتحديد ضوابط لمنح الائتمان والتي تكون بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم الائتمان إلى خطوات محددة وموحدة لتنفيذ العملية الائتمانية. هذا وتم خطوات عملية منح الائتمان بثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى: وترتبط بتكوين الملف ودراسته من الناحية الإدارية المحضرة.
 - المرحلة الثانية: تتعلق بتحليل وضعية المقترض المالية والاقتصادية وكذا النشاط أو المنتج أو الخدمة المزمع تمويلها.
 - المرحلة الثالثة: وهي مرحلة اتخاذ القرار والمتابعة.
- و قبل استعراض هذه المراحل، يتعين الإشارة إلى وجود ثلاثة مجموعات من العوامل تؤثر بدرجات مختلفة على اتخاذ القرار الائتماني وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(2): العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني:

| | | |
|---|---------------------|-------------------------|
| عوامل مرتبطة بنوعية بنوعية التسهيل الائتماني المقدم | عوامل مرتبطة بالبنك | القواعد العامة للائتمان |
|---|---------------------|-------------------------|

| | | |
|--|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> - الغرض من الائتمان. - مدة الائتمان. - مبلغ الائتمان. - أسلوب سداد القرض. - مصدر السداد. - مدى ملائمة هذا الائتمان للسياسة الائتمانية. - الموازنة بين العائد وتكلفة الائتمان - المخاطر. | <ul style="list-style-type: none"> - أهداف البنك. - الإمكانيات المادية والبشرية للبنك. - معدل تركيز البنك في السوق المصرفية. - اعتبارات السيولة - استراتيجية البنك. - السياسة الائتمانية للبنك. | <ul style="list-style-type: none"> - شخصية العميل (السمعة و الأخلاق) - الطاقة المالية والإدارية للعميل. - القدرة التمويلية الذاتية للعميل. - الضمانات المقدمة من العميل. - الظروف الاقتصادية المحيطة. |
|--|---|--|

المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 189.

1. مرحلة تكوين الملف – المرحلة الإدارية:-

وهي المرحلة التي يتم فيها جمع معلومات خاصة بالمقترض والقرض ذاته، قصد تكوين ملف القرض المزمع تقديمه ودراسته ومنحه. ويعتبر الطلب المقدم من العميل مؤشرا لبداية حياة التسهيل الائتماني.

أ. مكونات ملف القرض: يتكون الملف النموذجي للقرض عادة من الوثائق التالية¹:

- طلب القرض: يقوم العميل الراغب في الحصول على الائتمان بتقديم طلب خطي سواء يقوم بتحريره بنفسه أو في شكل نموذجي مسحوب من البنك ذاته.

- عقد القرض: وهو عقد بموجبه يتفق الطرفان على جميع شروط القرض، وأهم ما يتضمنه:

- مبلغ القرض و مدته وطريقة تسديده.

- معدل الفائدة.

- طريقة صرف القرض أو استهلاكه من قبل المقترض.

- الهدف الذي سيوجه إليه القرض .

- طبيعة ونوع الضمانات المقدمة مقابل الحصول على القرض.

- تحديد فترة السماح أي الفترة التي يتم فيها إعفاء المقترض من سداد الفوائد وكذا الفترة التي

يسمح فيها للمقترض عدم سداد أقساط الدين.

- تحديد المحاكم المختصة بالنظر في النزاع في حالة وقوعه، وكذا تعيين الكفيل المؤهل

للتبليغ.

¹ - بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص 62.

- **مستند الكفالة:** تظهر هذه الوثيقة في حالة القرض المكفول بضمان شخصي.
- **وثائق الرهن:** تظهر هذه الوثيقة في حالة كون القرض مكفول بضمان عيني، حيث يتطلب الأمر تقديم بيانات تثبت ذلك.
- و لا بد من الإشارة أن هناك اختلاف في مكونات ملف القرض إذ تظهر وثائق ضرورية بالنسبة لقروض معينة، فمثلا إذا كان القرض المطلوب موجه لتمويل استثمار معين فينبغي أن يشمل وثائق أخرى مرفقة لطلب القرض وهي:
- " - الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع.
- الميزانيات وجداول حسابات النتائج* التقديرية لمدة ثلاثة سنوات لاحقة إذا تعلق الأمر بتمويل مشروع استثماري.
- السجل التجاري.
- فاتورة شكاية و مخطط تمويل للأشغال والبناءات والتهيئات المزمع إنجازها.
- سندات الملكية للمباني الصناعية والأراضي في طور البناء.
- القانون الداخلي للمؤسسة (إذا تعلق الأمر بشركة).
- تخويل الجمعية العامة القائم بأعمالها بالتعاقد على القرض وتقديم ضمانات باسمها.
- نشرة رسمية تبين إنشاء الشركة وتطوراتها.¹

ب. الدراسة القانونية والإدارية للملف: من خلال هذه الدراسة يتم التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها ومدى قانونية الأطراف المخول لهم التعاقد باسم المؤسسة أو المتعامل مع البنك، وكذا التأكد من صحة البيانات المالية والمحاسبية المقدمة للبنك.

ج. استعلامات عن العميل : تعاطمة أهمية الدور الذي تتولاه إدارة الاستعلامات بالبنوك في تجميع المعلومات عن طالبي الائتمان مع زيادة درجة التقلب في الحياة الاقتصادية وتعدد حالات الفشل الائتماني، فلم يعد دور جهاز الاستعلامات قاصرا على جمع البيانات من خلال البحث المكتبي والبحث الميداني بل أمتد دورها إلى متابعة نشاط هذا العميل المقترض بشكل مستمر وجمع المعلومات عنه ليس فقط خلال فترات سابقة لعملية منح الائتمان والفترة الجارية لذلك بل

* يتكون ملف القرض من ميزانيات وجداول حسابات النتائج الخاصة بثلاثة سنوات ماضية على الأقل إذا كانت المؤسسة قائمة .

¹ -بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص 64.

خلال فترة حياة التسهيل الائتماني وحتى سداه بالكامل وقد زاد من أهمية هذا الدور تزايد اهتمام البنوك بالمقترض نفسه.

و هناك الكثير من المصادر يمكن أن يحصل منها البنك على معلومات خاصة بعمله وسوف يلجأ إلى أقلها تكلفة، و من أهم هذه المصادر ما يلي :

- **مصادر داخل البنك:** وتخص هذه المصادر العملاء السابق التعامل معهم سواء لازالوا

يتعاملون مع البنك أم سبق لهم التعامل لفترة ثم نقلوا نشاطهم المصرفي إلى بنوك أخرى¹، إذ يفترض أن يتوافر لدى كل بنك مجموعة من السجلات والإحصائيات عن المودعين والمقترضين التي تفيد في الكشف عن التعاملات السابقة لطالب القرض ومدى التزامه بشروط الاتفاق وهل يودع مدخراته ومنتجاته بحسابه بالبنك ومعلومات عن أرصده الحالية، وإذا لم تتوافر هذه البيانات بسجلات الفرع للبنك، يطلب من المركز الرئيسي تزويد الفرع بالمعلومات عن طالب القرض إذا كان قد سبق له التعامل مع البنك.

- **مصادر يتقدم بها العميل:** تعد مناقشة العميل عند مقابته بمناسبة تقديمه طلب الحصول على قرض ذات أهمية كبيرة، إذ تمكن إدارة الائتمان من الوقوف والتعرف على بيانات تساعدها على تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان، وبما أن النتائج التي يتوصل إليها باحث الائتمان من هذه المناقشات تعتمد إلى حد كبير على ما يتمتع به من لباقة وذكاء وخبرة فلا بد من أن يكون المكلف بمناقشة العميل ذو عقلية باحثة ومستقصية تمكنه من الحكم على العميل².

- **مصادر خارجية :** يمكن للبنك التجاري أن يعتمد في الحصول عن معلومات تخص طالب الائتمان من مصادر خارجية وتتمثل هذه المصادر في:

- البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: حيث يقوم البنك التجاري بطلب معلومات عن طالب الائتمان من تلك البنوك والمؤسسات المالية التي لا تبخل عليه بتزويده إياها في أوقات قياسية أن أمكن ذلك.

¹ - أحمد غنيم، صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مرجع سابق، ص 123.

² - محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 195.

- رجال الأعمال وباقي المتعاملين: عادة ما يتوافر لدى هذا النوع من المتعاملين معلومات هامة ولا يستهان بها في المجال التجاري والمالي، وذلك ناتج عن كثرة المعاملات فيما بينهم حيث يصبحون مطلعين على أحوال معاملاتهم اليومية وجديتها .

- الهيئات المتخصصة في تجميع المعلومات عن المشروعات: يوجد في بعض الدول المتقدمة هيئات متخصصة في تجميع المعلومات عن المشروعات مثل: " Dum Bradstret " " دان براد شريت " بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي لديها معلومات عن حوالي ما يقارب ثلاثة ملايين مشروع موزعة بين كندا والولايات المتحدة، حيث تقوم بنشر معلومات مختصرة عن هذه المشروعات من حيث حجم الاقتراض لكل منها كما تمكن الحصول على معلومات مفصلة في شكل تقارير خاصة عن حجم الائتمان ويسمى بتقرير معلومات عن المشروع حيث يتكون هذا التقرير من ستة أجزاء¹:

الجزء الأول: يتضمن بيانات مختصرة عن اسم الشركة وعنوانها ونوع الصناعة التي تنتمي إليها، نوع الملكية، مكونات المديونية، كيفية سداد القروض والمبيعات السنوية، حق الملكية، عدد العاملين، الظروف العامة للمشروع، اتجاهات النشاط .

الجزء الثاني: ويتضمن معلومات عن الشركات الموردة للمشروع مبينا به أسلوب التعامل مع الشركة ومدى التزامها بالسداد من عدمه.

الجزء الثالث: ويتضمن القوائم المالية للمنظمة، الأرباح، المبيعات، الأصول المؤمن عليها الأصول المستأجرة، الأصول المرهونة، تطور الأرباح والمبيعات، الأصول الجيدة وطريقة تمويلها.

الجزء الرابع: ويتضمن رصيد الودائع والمدخرات للمشروع وكذا سجل الأداء للمستحقات عن القروض الحالية.

الجزء الخامس: ويتضمن معلومات عن كبار ملاك المشروع أو كافة ملاك المشروع وملخص عن حياتهم وخبراتهم والمشاكل والأزمات المالية وأسلوب معالجتها .

الجزء السادس: ويتضمن وصف تفصيلي عن طبيعة نشاط المشروع ،نوع المستهلكين لمنتجاته التسهيلات المادية ،عدد العاملين وخصائصهم .

¹ - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص ص168-169.

- **زيادة مركز العميل:** تعد زيادة موقع نشاط العميل من بين أهم المصادر التي تساعد البنك التجاري للحصول على معلومات أو التأكد من المعلومات التي حصل عليها من المصادر السالفة الذكر.

وعلى كل تنبع أهمية مثل هذه الزيارة في أنها¹:

- تمكن البنك من مشاهدة النشاط الاقتصادي للعميل مباشرة بالتعرف عن قرب وبشكل ملموس على الموجودات والمطلوبات التي تشملها القوائم المالية ومدى مطابقتها لما قدمه العميل من قوائم.

- التعرف على مدى انسياب وتتابع مراحل التصنيع في حالة كون النشاط صناعيا وهذا ما يمكن البنك من التأكد من سلامة سير العمل مما يعطي فكرة واضحة عن كفاءة العميل والعاملين معه .

- تقرير مدى جودة المنتجات التي ينتجها أو يتاجر فيها العميل والتعرف على درجة رواج أو ركود هذه المنتجات في السوق المحلية والإقليمية والدولية.

- التعرف على طبيعة و حالة الأصول الثابتة، بمعنى معرفة وسائل الإنتاج الفنية ودرجة تطورها، الأمر الذي يؤثر على مستوى جودة المنتجات.

- التعرف على أساليب المحاسبة المتبعة ومدى كفاءتها.

- التعرف على وسائل العميل في تسويق وبيع منتجاته ووسائله في الإعلان عنها وعرضها.

2. مرحلة الدراسة المالية والاقتصادية والتقنية للمشروع:

في هذه المرحلة تتم عملية الدراسة الاقتصادية والمالية والتقنية للملف الذي تم تكوينه بما تضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل².

أ. الجانب المالي للدراسة: يعتبر التحليل المالي لطلبات الاقتراض ذا أهمية كبيرة لإدارة البنك،

إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منعها يعتمد أساسا على نتائج هذا التحليل .

فالتحليل المالي يهدف إلى قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي وتوازنه وكفاءته وتوظيف هذه المعرفة في استنتاج نقاط

¹ - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص 203-204.

² - بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص 67.

قوتها من الناحية المالية ونقاط ضعفها ومن شأن ذلك أن يساعد على توضيح الرؤية أمام البنك عندما يقدم على منح قرض لها .

وحتى يمكن للبنك أن يأخذ صورة معقولة عن الوضع المالي للمؤسسة يجب أن يستعمل على الأقل ميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة، وأول ما يجب القيام به في التحليل المالي هو الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة من خلالها تحسب مختلف النسب المالية.

هذا ويتم عادة إخضاع البيانات المالية من قبل محلل الائتمان على مرحلتين:

المرحلة الأولى ويطلق عليها مرحلة التحليل السريع ويكون الهدف منها أخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا كانت تتوفر عند العميل الحد الأدنى من شروط الاقتراض والتي بناء عليها يحدد محلل الائتمان ما إذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئياً أم لا، فإذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار ينتقل محلل الائتمان إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة التحليل المالي المفصل¹، ويتم التحليل المالي المفصل باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال بدءاً بالتحليل الرأسي ومروراً بالتحليل الأفقي ثم بتحليل النسب المالية .

■ **التحليل الرأسي للقوائم المالية :** في ظل هذا التحليل يتم إيجاد علاقة بين عنصر ما ومجموعة معينة من العناصر بغية تحديد الأهمية النسبية لهذا العنصر، ومن تطبيقات هذه الفكرة التعبير عن كل مجموعة من البنود كنسبة مئوية من إجمالي القائمة، ويتميز هذا النوع من التحليل بالسكون وعدم الحركية .

و يمكن من خلال عملية التحليل الرأسي اكتشاف التغيرات التي طرأت على النسبة المحسوبة كما يمكن مقارنة هذه النسبة مع نسب السنوات السابقة ومقارنتها أيضاً مع نسب معيارية

لمعرفة أداء إدارة المؤسسة في هذا العام مقارنة مع أدائها في السنوات السابقة، ومقارنة مع أداء إدارات المؤسسات المنافسة.

■ **التحليل الأفقي للقوائم المالية :** يهتم التحليل الأفقي بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها ولعدد من الفترات المالية المتتالية قصد الوقوف على التغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية إلى أخرى، ويمكن حساب هذا التغير كما يلي:

¹ - محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2000، ص338.

نسبة التغير = (قيمة البند للسنة الحالية - قيمة البند للسنة السابقة) / (قيمة البند للسنة السابقة)

ويمكن بدلا من مقارنة بيانات القوائم المالية على ضوء بيانات سنة الأساس إجراء المقارنة على أساس متوسط بيانات عدد من السنوات، حيث تحسب تغيرات كل عنصر في السنة الأخيرة بالنسبة لمتوسط هذا العنصر، وتزداد أهمية هذا التحليل في إبراز التغيرات الكبيرة لكل عنصر من العناصر من المتوسطات الحسابية لذلك العنصر .

■ **التحليل باستخدام النسب المالية:** تعتبر النسب المالية من بين الأدوات المهمة والشائعة في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة في الوضع الساكن ويمكن تعريفها على أنها " علاقة بين قيمتين مأخوذتين من الميزانية أو من جدول النتائج وتوجد بين هاتين القيمتين علاقة اقتصادية منطقية، تسمح للنسبة الناتجة بأن تلعب دور المؤشر الذي يعبر عن حصة (quota) أو نسبة مئوية "1.

وعلى كل فإن تحليل النسب المالية يوفر للبنك التجاري إجابات للعديد من الأسئلة مثل²:

← هل ستمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق ؟

← هل تحقق المؤسسة حجم مبيعات مرضي نسبة إلى حجم الاستثمار في الأصول ؟

← ما مدى تحقيق المؤسسة عائد جيد على الأصول ؟

← هل فترة تحصيل الديون معقولة ومناسبة ؟

← إلى أي حد يمكن أن تنخفض أرباح المؤسسة ؟

← ما مدى توفيق إدارة المؤسسة في استخدام الأموال المتاحة ؟

وتجدر الإشارة إلى وجود عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استخدامها في تحليل القوائم

المالية لطالبي الاقتراض لذلك فمحلل الائتمان يستخدم أقلها عددا وأكثرها دلالة ومن أهمها :

- **نسب ومؤشرات التوازن المالي قصير الأجل :** عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات

الاستغلال فإن الاهتمام هنا عادة يركز على تلك النسب التي تعكس قدرة المؤسسة على سداد

التزاماتها قصيرة الأجل، وقبل التطرق إلى هذه النسب ينبغي الإشارة إلى بعض مؤشرات

التوازن المالي قصير الأجل.

أولا: مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل:

¹ -للوشي محمد، الأخطار المصرفية: القروض البنكية تقييم خطورتها والتحكم فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2002، ص 101.

² -عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 252.

- رأس المال العامل : يمكن تعريف رأس المال العامل بأنه " الجزء من الأموال (الموارد) الدائمة الذي يساهم في تمويل الأصول الجارية (المتداولة) "¹.

ويعطي البنك أهمية بالغة لرأس المال العامل لأنه يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل حتى وإن كان هناك تأخر في بيع المخزون وتحصيل الحقوق . ويمكن حسابه بإحدى الطريقتين التاليتين :

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

كما يمكن حساب عدة أنواع من رأس المال العامل وهي :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

رأس المال الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

رأس المال الأجنبي = مجموع الديون الطويلة الأجل وقصيرة الأجل

- الحاجة إلى رأس المال العامل :

هو مفهوم يتغير حسب نشاط المؤسسة، سياساتها ، مخزوناتا.. الخ ، وهو يبين احتياجاتها لرأس المال العامل خلال دورة الاستغلال المتمثلة في تسديد الموردين وتغطية المخزونات عن طريق الموارد قصيرة الأجل².

يمكن حساب الحاجة إلى رأس المال العامل بالعلاقة التالية :

الحاجة إلى رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة أي

= (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل + السلفات المصرفية)

وتكمن أهمية هذا المؤشر بالنسبة للبنك كونه يعطيه صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في أي لحظة خلال دورة الاستغلال.

-وضعية الخزينة: تبين الخزينة مدى تحقق التوازن المالي قصير الأجل بين راس المال العامل الثابت نسبيا واحتياجات راس المال العامل المتقلبة مع الزمن.

¹-Jean barreau, Jacque Line de lahaye, Gestion financiere, Editio Dunod ,10 Edition,Paris 2001,P145.

²-Josette Payread, Analyse Financiere, Librairie Vuibrert, 8 Edition, Paris, 1999, p24.

ويمكن حساب وضعية الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{راس المال العامل} - \text{احتياجات راس المال العامل}$$

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

تكون المؤسسة في وضعية مثالية إذا كانت الخزينة صفرية أي أن رأس المال يساوي احتياجات رأس المال العامل، أما إذا كانت الخزينة موجبة فهي تعبر عن وضعية حسنة للمؤسسة، أما إذا كانت الخزينة سالبة أي أن رأس المال العامل أصغر من احتياجات رأس المال العامل، فالمؤسسة في وضعية خطيرة، ولمواجهتها ينبغي إما تخفيض الاحتياجات الدورية ورفع الموارد الدورية، أو الزيادة في الأموال الدائمة وتقليل الاستخدامات الثابتة.

ثانياً. نسب التوازن المالي قصير الأجل:

- **نسب السيولة:** " تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل بما لديها من نقدية أو أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً، كما تعد مؤشراً لمدى احتمال تعرض المؤسسة لمخاطر الإفلاس التي قد تنجم عن فشلها في سداد ما عليها من الالتزامات"¹.

ومن أبرز نسب السيولة ما يلي:

نسبة السيولة العامة: تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{(الديون قصيرة الأجل)}}$$

و حتى يمكن القول بأن المؤسسة بإمكانها مواجهة ديونها القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة جاهزة دون عناء ينبغي أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد .

نسبة السيولة المخفضة: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المخفضة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - قيم الاستغلال)}}{\text{(الديون قصيرة الأجل)}}$$

تبين لنا هذه النسبة مدى قدرة المدين على الوفاء بديونه قصيرة الأجل عند وصول تاريخ استحقاقها عن طريق أصوله المتداولة دون اللجوء إلى قيم الاستغلال (المخزون أو الذمم) .

نسبة السيولة الجاهزة: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{(القيم الجاهزة)}}{\text{(الديون قصيرة الأجل)}}$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية ديون قصيرة الأجل بواسطة نقديتها الجاهزة ، وحدود هذه النسبة هي بين 0.2، 0.3¹.

نسبة الخزينة العامة: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الخزينة العامة} = (\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم غير الجاهزة}) / (\text{الديون قصيرة الأجل})$$

تحسب هذه النسبة للتحقق من تغطية القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة للديون قصيرة الأجل ولا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حدد لها في الجانب العملي الحد الأدنى بـ 0,3 والحد الأقصى هو حد الضمان 0,5².

- نسب النشاط: تقيس نسب النشاط مدى كفاءة الإدارة في إدارة الأصول، أي هل أن الاستثمار في الأصول أقل أو أكثر من اللازم، ففي حالة المغالاة في استثمار المخزون مثلا سوف يبقى جزء منه مجمد لا يدر ربحا، أما إذا كان الاستثمار اقل من اللازم في المخزون قد يؤدي إلى ضياع فرص على المؤسسة³. ويمكن حصر أهم نسب النشاط فيما يلي:

سرعة دوران المخزون: ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{سرعة دوران المخزون} = (\text{تكلفة شراء السلع المباعة}) / (\text{متوسط المخزون})$$

تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال ، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة، أي أن احتمالات عدم تصريف المخزون ضعيف، وهذا الأمر بدوره يدل على أن احتمالات تعرض المؤسسة إلى صعوبات على مستوى استحقاقاتها على الغير ضعيفة⁴.

فترة بقاء البضاعة في المخزن: يمكن الوصول إلى فترة بقاء البضاعة بالمخزن كالاتي :

$$\text{فترة بقاء البضاعة في المخزن} = 365 / \text{سرعة دوران المخزون}$$

¹ - شراد سمير، سياسة منح قروض الاستغلال دراسة حالة (C.P.A)، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة في البنوك غير منشورة، الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، 1997، ص36.
² - ناصر دادي عدون، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر 1988، ص 56.
³ - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 257 .
⁴ - الطاهر لطرش ، مرجع سابق، صص150-151.

و للحكم على هذه الفترة هل هي طويلة أو قصيرة أو مقبولة تقوم إدارة البنك التجاري بمقارنتها مع فترة بقاء البضاعة بالمخزن في المؤسسات المثيلة والتي تعمل في نفس المجال .
معدل دوران إجمالي الأصول : ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = (\text{صافي المبيعات}) / (\text{إجمالي الأصول})$$

ولمعرفة مدى ملائمة هذه النسبة يقوم مسؤول الائتمان بمقارنة هذا المعدل مع معدل دوران إجمالي الأصول للسنوات السابقة، بالإضافة إلى مقارنته بالمعدل السائد في الصناعة.
مهلة تسديد الموردين: تحسب مهلة تسديد الموردين وأوراق الدفع بالعلاقة :

$$\text{مهلة تسديد الموردين} = ((\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}) / (\text{مشتريات الدورة})) \times 360$$

تقيس هذه النسبة المدة الممنوحة للمؤسسة لتسديد ما عليها من ديون اتجاه الغير ، وكلما كانت هذه المدة أطول كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا بالنسبة للمؤسسة لأن ذلك يخفف من مشاكل تسيير الخزينة ، كما أن طول هذه المدة تمنح للمؤسسة الفرصة لتسيير الاستحقاقات بشكل أفضل¹.
مهلة تسديد العملاء : تحسب مهلة تسديد الزبائن بالعلاقة :

$$\text{مهلة تسديد العملاء} = ((\text{العملاء} + \text{أوراق القبض}) / (\text{مشتريات الدورة})) \times 360$$

تقيس هذه النسبة المدة التي يمكن حتى تستطيع المؤسسة أن تحول الحقوق إلى سيولة بأسرع ما يمكن ويجب على البنك في هذا المجال الوقوف على مدى قيام الزبائن بالتسديد فعلا، وليس مجرد تحديد لهم مهلة التسديد.

- **نسب المردودية:** يمكن التعبير عنها بالعلاقة بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة وعموما هناك ثلاث أشكال من النسب²:

نسبة المردودية المالية : وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المردودية} = (\text{الأرباح الصافية}) / (\text{الأموال الخاصة})$$

وتقيس هذه النسبة المردودية الصافية السنوية للأموال الخاصة.
نسبة المردودية الاقتصادية : يمكن قياسها بإحدى النسبتين التاليتين:

¹ - نفس المرجع ، ص 150.

² - اللوشي محمد، مرجع سابق ، ص 105.

نسبة المر دودية الاقتصادية = (النتيجة الصافية) / (مجموع الأصول)

نسبة المر دودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال) / (الأصول الثابتة)

تقيس هذه النسبة فعالية المؤسسة في استعمالها لمواردها ، كما أنها تسمح بقياس مردودية الاستثمار.

نسبة مردودية النشاط : يمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة:

نسبة مردودية النشاط = (النتيجة الخام للاستغلال) / (رقم الأعمال خارج الرسم)

تسمح هذه النسبة بقياس معدل المر دودية على النشاط

ثانيا: مؤشرات ونسب التوازن المالي طويل الأجل:

عندما يقدم البنك على منح قروض لتمويل الاستثمار ، فإن طبيعة المخاطر تتغير عما كانت عليه في قروض الاستغلال ، ذلك أن تمويل الاستثمارات يعني القيام بتجميد أموال البنك لفترات أطول يجهل نسبيا ما سوف يحدث أثناءها ولهذا يقوم البنك بقراءة مالية لحالة المؤسسة تختلف نسبيا عن القراءة المالية التي يقوم بها في حالة القروض قصيرة الأجل ، ولكي يقوم بذلك يركز البنك على استعمال بعض النسب الأساسية التالية:

- **نسبة التمويل الدائم :** تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الدائم = (أموال دائمة) / (موجودات ثابتة)

وهي نسبة تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للموجودات الثابتة على الأموال الدائمة.

- **نسبة التمويل الذاتي:** وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الذاتي = (أموال خاصة) / (موجودات ثابتة)

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على رأس مالها الخاص ، وينبغي أن تكون هذه النسبة على الأقل مساوية لـ 50% حتى يمكن الحكم على المؤسسة بأنها تتمتع بتوازن مالي طويل الأجل معقول¹.

- **نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة:** تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة = (نسبة التمويل الذاتي) / (مجموع الديون م/ط الأجل)

¹- بعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص72.

تسمح هذه النسبة بمعرفة عدد السنوات من التمويل الذاتي اللازم لتغطية المديونية الآجلة، وباعتبار أن عدد السنوات يعتمد على حجم الأرباح التي تحققها المؤسسة ، فإنه من وجهة نظر البنك تعتبر في موقع جيد كلما كان عدد السنوات الكافية لتغطية المديونية الآجلة بواسطة الأرباح قليلاً¹.

- **نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية :** تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{(الديون متوسطة وطويلة الأجل)}}{\text{(حقوق الملكية)}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قوة المركز المالي للمؤسسة طالبة الإقراض، حيث تعتبر حقوق الملكية ضماناً وحماية للمقرضين والبنوك من الخسائر الكبيرة .

- **نصيب المصاريف المالية في النتائج :** تحسب هذه النسبة بواسطة العلاقة التالية :

$$\text{نصيب المصاريف المالية في النتائج} = \frac{\text{(المصاريف المالية)}}{\text{(النتيجة الإجمالية للاستغلال)}}$$

وكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما كان ذلك يعكس وجهاً إيجابياً للمؤسسة.

- **قدرة السداد:** تقاس هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{قدرة السداد} = \frac{\text{(قدرة التمويل الذاتي)}}{\text{(المديونية الإجمالية)}}$$

تعبّر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها من خلال قدرة التمويل الذاتي التي تحققها وعادة يكون الوضع مقبولاً عندما تدور هذه النسبة في حدود 0.3².

ب. الدراسة الاقتصادية: تشمل الدراسة الاقتصادية أنشطة العميل كل ما يتصل باقتصاديات هذا النشاط وبما يضمن استمراره ، ونظراً لأن بعض جوانب هذه الاقتصاديات تمت دراستها وبحثها في المراحل السابقة فإننا نقتصر مفهوم الدراسة الاقتصادية في هذه المرحلة على دراسة السلعة أو الخدمة التي ينتجها العميل والسوق التي تنتمي إليه هذه السلعة أو الخدمة.

- **دراسة السلعة أو الخدمة المنتجة:** يقوم محلل الائتمان بدراسة طبيعة السلعة أو الخدمة المنتجة، هل هي كمالية، ضرورية، تنافسية، أم هل هي من النوع الذي يمكن إحلالهما ينبغي دراسة عامل السعر للوقوف على القدرة التنافسية لهذا المنتج من حيث التكلفة والجودة والكمية .

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 152.

² - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 153.

- **دراسة السوق:** وهي دراسة تهدف أساسا إلى الوقوف على نتائج أعمال العميل مستقبلا انطلاقا من التنبؤ بواقع أعماله وتحديد الأهمية النسبية للعميل في السوق وكذا تحديد درجة التنافس التي يواجهها من منافسيه، أي معرفة مدى توفر العميل على الإمكانيات القادرة على التوغل في السوق بقوة، ومدى مواكبتها للتكنولوجيا المعاصرة في مجال التسويق بشكل عام.

ج. الدراسة البيئية والفنية لطب القرض: هناك بعض وحدات النشاط الاقتصادي ذات صلة وثيقة بالبيئة، لذا قد يكون من واجب محلل الائتمان دراسة هذا الجانب للتعرف على ما إذا كان نشاط هذه الوحدات تأثير إيجابي أو سلبي على البيئة، وحتى يتمكن محلل الائتمان القيام بدراسة الجانب البيئي في دراسة القرض يتعين عليه الإلمام بالمدرجات الأساسية في اقتصاديات البيئة، والمتطلبات البيئية المطلوبة في الفرع الاقتصادي الذي ينتمي إليه المشروع الطالب للقرض بصفة خاصة.

وحتى يمكن التعرف على أثر ممارسة مشروع ما على البيئة يتعين تلمس العلاقة بينهما في اتجاهين¹:

- حصول المقترض على المدخلات الرئيسية للمشروع من الطبيعة وعن طريق سوق خدمات عناصر الإنتاج.

- تخلص المشروع من بعض المنتجات الجانبية لعملية التصنيع والتي قد يتم التخلص منها إما عن طريق إلقائها في البيئة أو إعادة تصنيعها ومن ثم إعادة استخدامها.

أما فيما يخص الدراسة الفنية فهي تتعلق خاصة بقرض متوسط أو طويل الأجل، حيث يلجأ المحلل الائتماني إلى دراسة الأرضية المراد إقامة المؤسسة عليها بالاستعانة بالمهندسين المختصين في التهيئة العمرانية وكذا المختصين في جميع النواحي الفنية للمشروع، فضلا عن دراسة طبيعة الآلات والتجهيزات المستخدمة وكيفية استخدامها وطاقاتها الإنتاجية و ما هي التقنيات المستخدمة في التنظيم والتسويق²؟

3. مرحلة اتخاذ القرار والمتابعة:

¹ - محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص ص 226-227.

² - بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص 74.

أ. اتخاذ القرار: بعد ما يتم تكوين ملف القرض وتدقيق شروطه القانونية والإدارية وإتمام المرحلة الثانية المتعلقة بدراسة طلب القرض والمتعلقة بتحليل الوضعية المالية لطالب القرض يتم اتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض أو رفضه، أو طلب الحصول على معلومات إضافية.

ففي الحالة الأخيرة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على معلومات إضافية مع مقدار التخفيض المحتمل في الخسائر نتيجة لتوافر تلك المعلومات، وإذا ما كانت هذه التكلفة أكبر من خسائر جمع معلومات إضافية فإنه ينبغي الاعتماد على الخبرة لوضع طلب العميل ضمن الطلبات المقترحة قبولها أو ضمن الطلبات المقترحة رفضها¹.

أما في حالة رفض طلب القرض ينبغي أن يعطى العميل مبررا مقنعا لقرار الرفض، أما إذا كان قرار البنك الموافقة على منح القرض المطلوب فإن هذا يتطلب صدور قرار نهائي

بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، ويوضع هذا القرار موضع التنفيذ ابتداء من قيام الطرفين (البنك، وطالب القرض) بتوقيع عقد أو اتفاقية تتضمن كافة الشروط المتفق عليها ثم يقوم العميل بتقديم الضمانات واستيفاء ما نص عليه العقد من تعهدات، ويقوم البنك بعد إبرام العقد بإخطار كافة الجهات الداخلية بالبنك أي الوحدات التنظيمية بأهم عناصر العقد والتي من أهمها: قيمة القرض أو الحد المصرح به، القيمة السوقية للضمانات المقدمة، سعر الفائدة، تاريخ الاستحقاق.

وبعد ذلك تأتي مرحلة صرف العقد حيث يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان الممنوح تحت تصرف العميل كلية، وبالتالي يكون من حقه سحب كل المبلغ أو جزءا منه.

ب. متابعة القرض: إن دور البنك لا ينتهي عند منح القروض، بل انه يمتد ليشمل متابعة الائتمان بعد التعاقد عليه، سعيًا لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها، وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل، حيث يبقى على اتصال بالعميل للاستفسار عن أي تأخير في سداد الأقساط ودراسة أسباب هذا التأخير لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب وقبل استفحال الأمر.

وعلى كل يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لمتابعة الائتمان في²:

¹ - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 242.

² -عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 278- 279.

- الاطمئنان على تنفيذ شروط منح القروض المصرح بها للعملاء و مدى انتظام المقرض في سداد القرض .
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية حقوق البنك من الضياع في الوقت المناسب في حالة تعرض المقرضين إلى عقبات قد تؤدي إلى تدبب سير نشاطهم.
- تقديم يد المساعدة للعملاء لتخطي المشاكل التي قد تعترضهم، تفاديا للخسائر التي قد تلحق بالبنك إذا تعثر العملاء في الوفاء بالتزاماتهم.

III: إدارة ضوابط منح الائتمان في البنك التجاري:

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، وكما رأينا هناك ضوابط داخلية وأخرى خارجية تؤثر على عملية منح القرض من طرف البنك التجاري، فالضوابط الخارجية والمتمثلة في رقابة البنك المركزي للائتمان المصرفي تحتم على البنك التجاري عدم تجاوز القوانين الذي يفرضها هذا الأخير، أما الضوابط الداخلية فتتعلق بمراحل اتخاذ القرار الائتماني.

وفي هذا الصدد لابد لكل بنك تجاري عند تعامله في القروض أن تكون له سياسته الخاصة المتعلقة بالإقراض، حيث يتم إقرار هذه السياسة واعتمادها من قبل الإدارة العليا للبنك وفقا لما تمليه ضوابط منح الائتمان، وسنتناول في هذا المبحث سياسة الإقراض في البنوك التجارية بأبعادها المختلفة.

1. مفهوم ومكونات السياسة الإقراضية:

أ. مفهوم السياسة الإقراضية: يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبناءا على ذلك فان سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب

أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وان تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط البنك¹.

كما يمكن تعريف السياسة الإقراضية بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص بما يحقق الأغراض الآتية²:

- ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة.

- توفير عامل الثقة لدى الموظفين وبالتالي تجاوز أية حالة من حالات التردد والخوف من الوقوع في أخطاء.

- سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا.

- تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق المالي والنقدي.

ب. مكونات السياسة الإقراضية: إن سياسة الإقراض على الرغم من اختلافها بين بنك و آخر، إلا أنها تتفق فيما بين جميع البنوك في الإطار العام المكون لمحتوياتها والتي يمكن جمعها في:

- **تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:** عادة ما تنص سياسة الإقراض على أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة ترتفع وتنخفض في ظلها حجم القروض الممكن إقراضها وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد³، وبالإضافة إلى تأثير حجم الأموال المتاحة بحجم الودائع فإنها تتقيد أيضا في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي.

- **تحديد تشكيلة القروض:** إن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر من الأساليب التي يستخدمها البنك التجاري للتقليل من نسبة المخاطر المحتملة، وفي هذا المجال يقوم المسؤول عن وضع سياسة الإقراض بتنويع تشكيلة القروض التي سوف يقدمها البنك عن طريق توزيع تواريخ استحقاقها من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل وكذلك توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية، بالإضافة إلى توزيع القروض على أنشطة وقطاعات مختلفة⁴.

¹ -عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص118.

² -فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص126.

¹ -منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك الحارية، مرجع سابق، ص.215

² -عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص210.

- **مستويات اتخاذ القرار:** ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع عليها مسؤولية اتخاذ القرار، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية من جهة والسرعة في اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة الزبون إلى الأموال عاجلة من جهة أخرى ولتحقيق هذا عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يقدمه كل مستوى إداري¹.

- **الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد:** تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد، بهدف تقليل مخاطر تركيز الإقراض على عملاء معينين

فقد يكون الحد الأقصى معبرا عنه كنسبة من رأس ماله واحتياطياته أو قد يكون نسبة من حجم رأس مال العميل نفسه².

- **تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:** يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض (الفرق بينها يسمى الهامش) كما يراعى في الضمانات عده اعتبارات أخرى مثل وجود سوق للسلعة محل الضمان، عدم القابلية للتلف بسهولة، سهولة تسويق الأصل الضامن، إمكانية تخزينه بتكلفة معقولة، سهولة الجرد، أن لا يكون قد سبق رهنه.

- **سعر الفائدة:** ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن الكلف التي تتحملها كل القروض بمختلف أنواعها. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أن تحديد أسعار الفائدة على القروض يتأثر بعوامل كثيرة مثل أسعار الفائدة السائدة في السوق، درجة المنافسة بين البنوك، حجم الطلب على القروض وحجم الأموال المتاحة لدى البنوك، وتكلفة إدارة القروض، وأسعار الفائدة على الودائع، وسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، المركز المالي للعميل المقترض، درجة المخاطر التي يتضمنها القرض، حجم القرض، وما إذا كان القرض بضمان أم بدون ضمان³.

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص217.

² - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص210.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص211.

- **تحديد نوع وطبيعة المخاطر:** تنسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الاقراض محفوف بالمخاطر، إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض، ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوتة بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومن هذا المنطلق من الضروري جدا محاولة التحكم إلى حد ما في المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة، ومدى تأثيرها على القروض القصيرة، فقد يضطر البنك إلى إعادة استثمار تحصيلات تلك القروض في قروض أخرى قصيرة الأجل أيضا، تحمل سعر فائدة منخفض عن سابقها، أي أن البنك في هذه الحالة يلجأ إلى تعويم سعر الفائدة¹.

- **الأهلية الائتمانية:** من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع السياسة الاقراضية توافر الشروط القانونية في المنشأة المقترضة قبل إقراضها إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف كنسبة الأرباح المحققة وحد أدنى من رأس المال و الاحتياطات وبعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشأة وأن لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض.

- **متابعة القروض:** في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها في متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح لاتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، هذا وقد تنص السياسة على تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر مثل حدوث انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، كما تنص على الحالات التي ينبغي أن تتخذ فيها إجراءات معينة بما يضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها².

2. العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية:

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الإقراض ولعل من أهمها :

- رأس المال والأرباح.

- استقرار الودائع

- سياسة البنك المركزي.

¹ - مورتفي أمال، تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل دراسة حالة B.N.A، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2002، ص46.

² منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص217.

- حاجات الاقتصاد الوطني .

- موقع البنك .

- عامل الخبرة والمنافسة .

أ. رأس المال والأرباح : يعد رأس المال وأرباح البنك من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية، فتأثير رأس المال يكمن في العلاقة القانونية بينه وبين حجم القروض الممنوحة وهذا راجع للارتباط بين الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك وبين رأس المال الممتلك فرأس المال يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع فكلما زاد رأس المال الممتلك كلما زادت قابلية البنك على تحمل الخسائر ومن جانب آخر تعني زيادة رأس المال إمكانية زيادة أمد قروض المصرف وذلك لأن الودائع عرضة للسحب المتكرر.

أما الأرباح فهي الأخرى من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في السياسة الائتمانية باعتبار البنك التجاري إحدى المنشآت التي تهدف إلى تحقيق الربح، إذا البنوك التي تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح ستعتمد سياسة إقراضية مرنة أو متساهلة أما إذا كان هدف البنك التجاري تحقيق مستوى محدود من الأرباح ولا يريد أن يتعرض إلى خسائر فإنه يتبع سياسة إقراضية متشددة¹.

ب. سياسة البنك المركزي: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية للبنك التجاري وقد تطرقنا إليه بالتفصيل عند تناولنا لضوابط منح الائتمان الخارجية.

ج. موقع البنك: حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

د. حاجات الاقتصاد الوطني: تتأثر السياسة الائتمانية بمستوى النشاط الاقتصادي وعلى ضوء ذلك فإنها تتأثر بالسياسة الاقتصادية للدولة وغالبا تلجأ البنوك إلى التنويع في القروض لإشباع حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة من الائتمان لزيادة حجم الاستثمارات فيه وانعكاسات ذلك إيجابيا على وتائر التنمية الاقتصادية².

¹ - فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، مرجع سابق ، ص 133

² - نفس المرجع، ص 133.

هـ. عامل الخبرة والمنافسة: يلعب عامل الخبرة والمنافسة دور كبير في ضمان الحصول على أفضل العملاء للبنك كما يجنبه الوقوع في الأخطار الكبيرة ، وذلك من خلال المتابعة الجيدة من طرف الخبراء، فخبرة العاملين في إدارة الائتمان من أكبر العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية لما لها من تأثير على إتخاذ القرارات في المستقبل انطلاقاً من الاستفادة من المعاملات السابقة للبنك.

أما عامل المنافسة بين البنوك من أجل الحصول على العملاء فله أثر على السياسة الائتمانية وذلك من خلال ضمان تحسين نوعية الخدمات المقدمة والتي بتوفرها تحقق أرباحاً للبنك التجاري وكسب عملاء جدد.

و. استقرار الودائع: تعني الودائع المستقرة تلك الودائع التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية قصيرة ، فالودائع المتذبذبة تدفع البنك إلى اعتماد سياسة إقراضية متساهلة لأن هذه الودائع عرضة للسحب متى يشأ ذلك أصحابها¹.

3. واقعية سياسة الإقراض:

لا شك أن السياسة الإقراضية الناجحة هي تلك السياسة التي تمكن البنك التجاري من تحقيق أهدافه الخاصة وهدف الوفاء باحتياجات المنطقة التي يعمل فيها وذلك باستخدام الموارد المتاحة له.

على أن وضع هذه السياسة يتعين أن يراعي تحقيقها عدة مستويات من التوافق²:

- التوافق مع البيئة المصرفية الخارجية والتي تختلف من وحدة إلى أخرى.
- التناسق فيما بين سياسات الائتمان الإقليمية بمختلف الفروع.
- التناسق بين السياسة الإقراضية للبنك مع السياسات الرئيسية الأخرى كسياسة تنمية الودائع، سياسة رأس المال، سياسة التسويق المصرفي ... الخ.

ومن الأهمية بمكان أن يراعي كل فرع سمعته والطبيعة الاقتصادية للسوق المصرفية التي ينشط فيها لما لهما من الأثر في تحديد درجة المخاطر التي يتحملها البنك المترتبة على عملية

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص 133

² محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 238.

الإقراض، فبالرغم من اختلاف السياسة من بنك لآخر إلا أنه لا يحدث اختلاف كبير بصدد الإجراءات والمعايير الخاصة بمنح الائتمان ولا شك أن تحديد النسبة المثلى أو القصوى للقروض مقارنة بحجم الودائع لها تأثير مباشر على حجم محفظة الاستثمار في بند القروض ، كما يجب الأخذ في الحسبان أيضا نسبة رأس المال والأصول الخطرة ، بالإضافة إلى الخسائر المترتبة على منح الائتمان في تحديد الحد الأقصى للمخاطر، وبصفة عامة فإن البنك الذي يحقق أرباح أكبر في الماضي أو في الحاضر ويتوقع استمرار ذلك في المستقبل فإنه يمكنه تحمل مخاطر الإقراض¹.

الخلاصة:

تضمن هذا الفصل أهم الصوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان في البنوك التجارية وهي الصوابط الداخلية والصوابط الخارجية، ورأينا كيف يستطيع البنك المركزي التأثير على كمية الائتمان المصرفي من خلال أدوات السياسة النقدية والتي بواسطتها يتمكن من الحد من قدرة البنك التجاري على التوسع في منح الائتمان، ورأينا أن أهمية هذه الأدوات تختلف من أداة إلى أخرى وفعاليتها تتوقف على توفر الشروط الضرورية حتى تحدث أثر محسوس في كمية الائتمان الممنوح.

كما تضمن أهم الإجراءات التي يتبناها البنك التجاري لاتخاذ القرار الائتماني من خلال تناولنا لمختلف مراحل العملية الائتمانية وعرفنا أن البنك قد يقرر في أي لحظة من هذه المراحل رفض طلب القرض أو التوقف عن استمرار تمويله، وخلصنا إلى أن هذه الإجراءات قد تكون سبب في الحد من حرية البنك التجاري في التوسع في منح الائتمان. وفي الأخير تناولنا السياسة الائتمانية التي تعبر عن الإطار المنظم لكل من الصوابط الداخلية والصوابط الخارجية من خلال تعرضنا لمكوناتها والعوامل المؤثرة فيه.

¹ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص، 145.